تطور السياسة السكانية فى الصين ودعائمها النظرية والعملية*

*دكتورة/ وداد مرقس
الأستاذ المساعد بقسم الاجتماع
بكلية الآداب بمنها

مقدمة:

تثير السياسة السكانية الصينية الحالية اهتماماً بالغاً لدى المهتمين بالدراسات السكانية بل والسياسيين أنفسهم لما تمثله من نموذج أمام دول العالم الثالث من ناحية، ولما تنطوى عليه هذه السياسة من تعارض مع آراء المذهب الماركسى التى كانت معروفة حتى الآن الخاصة بالمشكلة السكانية.

وقد أثارت هذه السياسة ردود فعل متنوعة. فقد حاولت الولايات المتحدة استغلال الموقف الصينى لكى تدعم به سياستها السكانية فى العالم الثالث عن طريق اقناع المسئولين فى هذه الدول بضرورة تبنى برامج تنظيم الأسرة مادامت الصين - وهى الدولة الماركسية - قد اضطرت إلي اتباع مثل هذه السياسات رغم ولائها للمذهب الماركسى[١].

أما اليساريون، فيبدو أنهم يبحثون إلي حد كبير الحديث عن السياسة الصينية المستحدثة في هذا المجال لأنها تتعارض مع كل ما يحاولون اثباته. فهم يرون مثلا أنه لاجدوى من برامج تنظيم الأسرة في حالة غياب قوى التنمية وفي حالة التبعية الاقتصادية حيث تستنزف موارد الدول النامية وتهرب إلي الخارج بطرق مختلفة. والواقع أنه لايوجد تعارض بين آراء اليساريين وبين مايحدث الآن فى الصين. فالصين تعتبر دولة مستقلة اقتصادياً تبذل قصارى جهدها فى سبيل التنمية، ولذلك فالسياسة السكانية فيها قد تكون ذات جدوى وبتعبير آخر فقد استنفدت الصين كل إمكانات التنظيم الاجتماعى فى مواجهة المشكلة السكانية مما جعلها تدرك ضرورة المواءمة بين الموارد والسكان.

وفيما يلى تحليل لمختلف المراحل التى مرت بها السياسة السكانية الصينية وللدعائم النظرية والعملية لهذه السياسة.

المرحلة الأولى: مرحلة تشجيع الانجاب ١٩٤٩ - ١٩٥٣

لم تكن الصين قبل ثورتها الشعبية ١٩٤٩ قد دخلت بعد مرحلة الانتقال الديموجرافى إذ يقدر معدل نموها السكانى خلال هذه الفترة بحوالى ٠,٩٪ سنويا[٢] ويمكن ارجاع هذا البطء فى النمو إلي التخلف وإلي كثرة الحروب وبعض الكوارث الطبيعية كالفيضانات والمجاعات مما أدى إلي إرتفاع معدل الوفيات. لذلك هدفت الثورة الشعبية فى سنواتها الأولى إلى تحسين المستوى الصحى للسكان واهتمت بصفة خاصة بالطب الوقائي وبتحسين المستوى الغذائي ومستوى النظافة وإلي تعميم التطعيم ضد الأمراض المعدية. وقد أدت كل هذه العوامل إلي هبوط معدل الوفيات وإرتفاع متوسط الحياة[٣].

وفى الوقت ذاته كانت القيادة الصينية تعتقد أن التضخم السكانى هو ظاهرة رأسمالية بحته وأنه لايحدث نتيجة للزيادة المطلقة فى عدد السكان ولكن نتيجة لسوء تنظيم المجتمع. وقد أعلن ماوتسى تونج عدة مرات خلال هذه الفترة أن عدد الصينيين يعد أكبر مميزاتهم وأن النظام الجديد، على عكس القديم، يستطيع أن يضمن مستوى معيشيا لائقا للأسرة الكبيرة. وكانت ظروف الصين حينئذاك مؤيدة لموقفها النظرى إذ كانت تعانى من النقص فى الإنتاج وكانت ترغب فى توجيه كل طاقاتها نحو سد هذا النقص. فأبقت على نظام الإعانات الذي كان متبعا قبل ١٩٤٩ والذي بمقتضاه تمنح الأسرة إعانة عند ميلاد كل طفل كما أنها وضعت قيوداً مشددة على الاجهاض والتعقيم[٤].ومن ناحية أخرى كان النظام الصينى يرغب فى القضاء على عادة وأد المواليد الإناث فأصدر قانون الزواج لعام ١٩٥٠ بتحريم تلك العادة. إلا أن تنفيذ هذا القانون كان يتطلب القضاء على دوافع الوأد عن طريق إقناع الأهالى بأن كثرة الأطفال - ذكوراً وإناثاً - مفيدة. فلم يكن من الممكن فى هذه الظروف ترسيخ مناخ مناهض للإنجاب[٥].

وقد أسفرت هذه السياسات عن إرتفاع معدل الزيادة السكانية وهو ما أكده تعداد عام ١٩٥٣ حيث ارتفع عدد السكان إلي ٥٧٢ مليون نسمة بمعدل ٢٪ (جدول رقم ١، ٢) وقد أدى ذلك إلى إدراك القيادة الصينية الصعوبات التى قد تعترضها إذا ما استمر هذا النمو في الإرتفاع وهو ما كانت تتوقعه بسبب استمرار معدل الوفيات فى الهبوط. فأدركت أن هذا النمو السريع يهدد نموها الاقتصادى وأن عليها أن تختار بين النمو السكانى والنمو الاقتصادي.

المرحلة الثانية: بداية سياسة تنظيم النسل: ١٩٥٣ - ١٩٦٩

عندما وضعت الصين خطتها الخمسية الأولى (١٩٥٣ - ١٩٦٩) ظهرت الحاجة إلي ضرورة التنسيق بين النمو السكانى والتنمية الاقتصادية ظهوراً واضحاً ومتزايداً. فآثار النمو السكانى السريع بدأت تظهر ولاسيما فى مجالات التعليم والاسكان والرعاية الطبية الخ .. إلا أن هذه الآثار لم تكن بعد واضحة فى مجال العمالة.

وقد اتسمت السياسة السكانية فى بدايتها بالحذر والاعتدال الشديدين نظراً لتناقضها والاختيارات الأيديولوجية للثورة الشعبية والدليل على ذلك أنها اكتفت خلال هذه المرحلة بوضع وسائل منع الحمل فى متناول السكان وبتنظيم حملة إعلامية فى عام ١٩٥٦ من أجل نشر المعرفة بهذه الوسائل، وبإعادة النظر فى القيود المفروضة على الاجهاض.

ولم تعلن القيادة عن العلاقة بين ضرورة تنظيم الأسرة والظروف الاقتصادية بل ركزت فقط على أهمية تنظيم الأسرة من الناحية الصحية. فقد أعلن شو وان لاى فى المؤتمر القومى الثامن للحزب الشيوعى الصينى «أننا نوافق على أن استخدام أساليب تنظيم الأسرة هو أمر مرغوب فيه من أجل حماية المرأة والطفل وتنشئة الجيل الصاعد على نحو يضمن له الصحة والرفاهية»[٦].

غير أنه مع "القفزة الكبرى إلي الأمام" (١٩٥٨ - ١٩٥٩) اختفت تماماً السياسة الداعية إلي تنظيم النسل، بل شهدت هذه الفترة شعار ماو الشهير:

«إن كل فم إضافى يمثل أيضا ذراعين إضافيين». وجاء ذلك نتيجة لإعتماد الصين خلال هذه الفترة على عدد العاملين أكثر من إعتمادها على التكنولوجيا فى تنفيذ برامجها التنموية فأعتقدت أنها في حاجة إلي مزيد من الأيدي العاملة[٧].

وكانت الصين خلال هذه الفترة تهدف إلى مضاعفة الناتج القومى خلال عام واحد عن طريق التراكم الضخم على حساب مخصصات الاستهلاك. وقد انتهت هذه المرحلة فى صورة عواقب وخيمة وكانت المحصلة أزمة اقتصادية[٨] ولاسيما من الناحية الغذائية إذ انتشرت المجاعات فى البلاد (١٩٥٩ - ١٩٦١) ويجمع الديموجرافيين - سواء الصينيون منهم أو الغربيون - على أن هذه الفترة شهدت هبوط معدل النمو السكانى، وذلك بسبب ارتفاع معدل الوفيات الذى أدى إليه سوء التغذية والمجاعات وبسبب انخفاض معدل المواليد الذى نجم عن إصابة النساء ببعض أمراض الجهاز التناسلى الناتجة عن المجاعات[٩].

إلا أنه بإنتهاء هذه الأزمة الاقتصادية، دخلت الصين فى مرحلة انفجار سكانى جديد خلال الفترة من ١٩٦٢ - ١٩٧٤ إذ وصل معدل النمو السكانى فى عام ١٩٦٣ إلي ٣,٣٪ (جدول رقم١) ومن المعروف أن مثل هذه الانفجارات السكانية تحدث بعد الأزمات الاقتصادية العنيفة وهذا الارتفاع الكبير فى معدل النمو السكانى بالإضافة إلى الأزمة الغذائية التى كانت تتعرض لها الصين فى تلك الحقبة أديا إلى إطلاق حملة ثانية لتنظيم النسل (١٩٦٢ - ١٩٦٦) وقد اعتمدت القيادة الصينية خلال هذه الحملة على إبراز النقص فى المواد الغذائية وخطر حدوث المجاعات وناشدت السكان بالتزام الزواج المتأخر وسهلت الإلتجاء إلى وسائل التعقيم والإجهاض[١٠]. ثم توقفت هذه الحملة إلي حد ما خلال الثورة الثقافية لإنشغال القيادة بالتغيرات العنيفة التي كانت تحدثها الثورة الثقافية فى جميع المجالات.

ويتضح أن السياسة السكانية خلال هذه الفترة اتسمت بالتذبذب الشديد

فيما بين تشجيع النسل وتقييده. فقد تم تشجيع النسل خلال "القفزة الكبرى إلى الأمام" (١٩٥٨ - ١٩٥٩) وخلال الثورة الثقافية (١٩٦٦ - ١٩٦٩)، فى حين دعى إلى تقييد النسل خلال الفترتين ١٩٥٤ - ١٩٥٨، ١٩٦٢ - ١٩٦٦. ويرجع هذا التذبذب إلى أسباب أيديولوجية وأخرى واقعية. فمن الناحية الأيديولوجية لم تكن الصين استطاعات بعد إرساء دعائم نظرية جديدة تظل مرتكزة على الأيديولوجية العامة للدولة وتتفق فى الوقت ذاته والظروف التى كان يمر بها المجتمع الصينى. ومن الناحية الواقعية تميزت هذه الفترة بتذبذب شديد فى النمو السكانى مما أدى أيضا إلى تذبذب السياسة السكانية.

المرحلة الثالثة: مرحلة ثبات السياسة السكانية (١٩٦٩ - ١٩٧٨)

مع إنتهاء الثورة الثقافية ومع تصفية اليسار المتطرف وتولى الاتجاه المعتدل لزمام الأمور، بدأ يتضح الدمار الذى حدث فى الاقتصاد القومى الذى أوشك أن ينهار، هذا فى حين أن النمو السكانى كان يقفز قفزات سريعة.

وهو ما أدى إلى تغير مضمون الدعوة إلى تنظيم الأسرة رأسا على عقب. فبعد أن كان فى المرحلة السابقة يشجع تنظيم الأسرة على أنه مسألة صحية فقط، أصبح يشجع عليه الآن على أنه مسألة تخطيط وشرط لابد منه لإنجاح تخطيط الدولة وقد عبر شو وان لاى عن ذلك الاتجاه الجديد فى عام ١٩٧٠ بقوله «إن تخطيط الأسرة يقع فى نطاق تخطيط الدولة. وهى مسألة تخطيط وليست مسألة صحة. ولاتستطيع الدولة تنفيذ خطة قومية إذا كانت لاتستطيع تخطيط نمو السكان»[١١]. وتطبيقا لهذه السياسة أدخلت السياسة السكانية ضمن الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧١ - ١٩٧٥).

أما عن الأهداف الملموسة للسياسة السكانية فى ذلك الحين فكانت تتمثل فى ضرورة تأجيل الزواج إلى سن ٢٣ - ٢٥ للنساء، و٢٥ - ٢٨ للرجال وإطالة الفترة بين المواليد وأخيراً الإكتفاء بطفلين فقط.

ولتطبيق هذه السياسة السكانية اعتمدت الصين على تنظيم لا مركزي "فكلفت اللجان الثورة الموجودة على مستوى المدن والقرى بالدعوة لهذه السياسة. واهتمت بالتكوين الأيديولوجى لأعضاء هذه اللجان بحيث يصبحون مؤهلين للترويج لهذه السياسة الجديدة. وكان محور هذا التكوين الأيديولوجي يدور حول الإجابة عن هذه التساؤلات". ألا تمثل الدعوة لتنظيم النسل شكلا معينا من أشكال الصراع بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة؟ ألا يمثل جانبا من الحملة ضد القيم القديمة التي كانت تقدس الأسر الكبيرة؟ وكان يقع على عاتق هذه اللجان الثورية بالإتفاق مع الأهالى تحديد الحجم الأمثل للسكان فى كل منطقة وفقا للكثافة السكانية لهذه المنطقة وبالتالى تحديد حجم الأسرة المرغوب.

أما عن خدمات تنظيم الأسرة فكانت تتسم بالتكامل فى الخدمات الطبية المحلية ولاسيما فى مستوصفات القرى حيث يقوم الأطباء الحفاة بتقديم الخدمات الطبية وخدمات تنظيم الأسرة وإلى جانب أساليب تنظيم النسل المعروفة، اعترفت الصين بشرعية الاجهاض والتعقيم، بل كانت تناشد الأسر التى انجبت طفلين بالالتجاء إلي التعقيم(١٢). فتميزت هذه الفترة عن سابقتها بأنها بدأت توفق بين النزعة البراجماتية والنزعة المذهبية وبأنها لم تكتف بوضع وسائل تنظيم النسل فى متناول السكان ولكنها خطت خطوة إضافية إذ أنها تركت للوحدات المحلية مسئولية تحديد الحجم الأمثل للسكان بالنسبة لكل منها وبالتالى تقرير عدد الأطفال المرغوب أن تنجبه كل أسرة فى إطار الوحدة المحلية. ولكن القيادة الصينية خلال هذه الفترة لم تلجأ إلى القهر لتنفيذ هذه الأهداف بل اكتفت بأن يكون عدد الأطفال محل مفاوضات بين السلطة والأسرة.

وقد اهتمت القيادة الصينية خلال هذه الفترة أيضا بتغيير بعض الظروف المؤثرة فى الرغبة على إنجاب عدد كبير من الأطفال، فقامت بحملة لتخفيض معدل وفيات الأطفال ونجحت بالفعل فى ذلك إذ يقدر بعض الديموجرافيين

الغربيين معدل وفيات الرضع بحوالى ٥٠ فى الألف فى نهاية السبعينات[١٣].

ومن هذه الظروف أيضا مكانة المرأة فى المجتمع. فقد انقلب دور المرأة فى المجتمع الصينى رأسا على عقب إذ أصبحت عضواً منتجا فى المجتمع بعد أن كان دورها مقصوراً على المنزل ورعاية الأطفال. وقد ارتفع أيضا مستواها التعليمى إذ أن المرأة الصينية اليوم تحظى بخمس سنوات على الأقل من التعليم. وهى بالإضافة إلى ذلك تشارك فى أنشطة تطوعية مختلفة من حملات صحية وتربوية وتشارك أيضا فى الدعوة إلى تنظيم الأسرة وفى مختلف مظاهر الحياة الجماعية[١٤].

وقد اهتمت أيضا القيادة الصينية بالتربية السكانية. وفيما يلى مثال للعناصر التى كان يتضمنها برنامج التربية السكانية فى مصنع النسيج حيث كانت تعمل ٣٥٠٠ سيدة:

(١) ليس هناك حاجة إلي انجاب عدد كبير من الأطفال تحسبا لكثرة عدد الوفيات.

(٢) الاشتراكية معناها التخطيط وعلى الأسرة أن تخطط عدد الأطفال الذى ترغب فيه (يلاحظ أن حرية القرار متروكة للأسرة).

(٣) الاشتراكية تضمن رعاية المسنين وبالتالى ليس هناك حاجة لإنجاب الأطفال كتأمين ضد الشيخوخة.

(٤) لايمكن الوصول إلي الرفاهية الاقتصادية بدون تخطيط وبالتالى فتخطيط الإنجاب مرتبط مباشرة بالرفاهية الاقتصادية[١٥].

وقد أسفرت هذه السياسة السكانية - المبنية على الاقناع وليس على القهر والإجبار - أسفرت عن هبوط معدل المواليد من ٣٣,٦ فى الألف فى عام ١٩٧٠ إلى ١٧,٩ فى الألف فى عام ١٩٧٩ (جدول ١) أى أنه هبط إلى حوالى النصف خلال عشر سنوات.

المرحلة الرابعة: إرساء الأسس النظرية والالتجاء إلى الأساليب القهرية ١٩٧٨

اتخذ الديموجرافيون الصينيون خلال هذه العقبة موقفا مناقضا تماماً لمقولة ماوتسى تونج الشهيرة والتى سبق ذكرها (إن كل فم إضافى يمثل أيضا ذراعين إضافيتين). فهم يؤكدون أن الإنتاج فى المجتمعات الاشتراكية مثلها مثل المجتمعات الرأسمالية يعتمد بطريقة متزايدة على نوعية القوى العاملة أكثر من كمها وذلك بسبب ارتفاع المستوى التكنولوجى فى الإنتاج، وبالتالى تقل الحاجة إلى الأيدى العاملة. وهم يؤكدون أيضا أن العنصر البشرى لكى يكون منتجا لابد أن يزود بوسائل العمل المنتج، وهذه الوسائل تشمل الالات التكنولوجية وتدريب العاملين. وأخيرا فهم يعترفون بأنه لايمكن تخطيط الإنتاج المادى ما لم يخطط أيضا الإنتاج البشرى (الإنجاب)[١٦].

واعتمدوا في موقفهم النظرى هذا على بعض المقتبسات من كتابات انجلز مثل:

"وفقا للمفهوم المادى، فإن العامل الحاسم فى التاريخ هو فى النهاية إنتاج وإعادة إنتاج الحياة المباشرة. ولكن هذا الإنتاج الاجتماعى ذاته له طابع ثنائي، فهو يشمل من ناحية إنتاج وسائل المعيشة من مسكن وملبس ومأكل وأدوات إنتاج، ومن ناحية أخرى إنتاج البشر أنفسهم أو بعبارة أخرى تكاثر النوع"[١٧].

"وبالطبع هناك احتمال أن يزداد دد البشرية حتى يصل إلي مستوى يتعين عنده وضع حدود لهذا النمو. لكن إذا اضطر المجتمع الشيوعى فى المستقبل إلى تنظيم إنتاج البشر كما قام بتنظيم إنتاج السلع، فإن هذا النوع من المجتمعات هو الوحيد الذى يستطيع تحقيق ذلك بدون أية صعوبة"[١٨].

وهكذا أعطى الديموجرافيون الصينيون الشرعية لسياسة تخطيط السكان، وانطلقوا يحددون الحجم الأمثل للسكان والوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الحجم.

فقد حددوا الحجم الأمثل لسكان الصين بعد ١٠٠ سنة (عام ٢٠٨٠) فيما يتراوح بين ٦٥٠ مليون و ٧٠٠ مليون، هذا فى حين أن عدد سكان الصين تعدى المليار فى عام ١٩٨٢، أى أنهم يرون ضرورة تناقص السكان خلال المائة عام المقبلة. وقد توصلوا إلى تقدير هذا الحجم الأمثل بناء على دراسات أيكولوجية ولاسيما تقدير متطلبات السكان من حيث الغذاء والماء، هذا إلي جانب متطلباتهم من حيث التنمية الاقتصادية والثقافية[١٩]. ويبين من ذلك أن الصينيين يعتبرون أنهم استنفذوا جميع إمكانات مواجهة الزيادة السكانية عن طريق تغيير التنظيم الاجتماعى وأن عليهم الآن أن يلائموا بين الموارد المتاحة والسكان.

والواقع أن الديموجرافيين الصينيين كان لديهم أسباب بالغة الأهمية تجعلهم يخشون إعادة ارتفاع النمو السكانى ويفكرون فى كيفية تدارك ذلك، وهى أن الأجيال التى ولدت فى فترة الزيادة السكانية الكبيرة (١٩٦٢ - ١٩٦٤) كانت ستصل إلى سن الزواج فى حوالى عام ١٩٨٥ وبالتالى يعود معدل المواليد إلى الارتفاع إبتداء من هذا التاريخ مالم تبادر السلطة بتطبيق سياسة صارمة[٢٠] إذ لايتأثر معدل المواليد بمتوسط عدد الأطفال فى الأسرة فحسب، بل يتأثر أيضا بمعدلات الزواج.

وعلى ذلك هدفت المرحلة الرابعة للسياسة السكانية فى الصين إلي استقرار عدد السكان فى حوالى عام ٢٠٠٠ أى أن يصل النمو السكانى إلى مستوى الصفر مع بداية القرن الحادى والعشرين، وأطلقت سياسة الطفل الواحد بمعني أن تلتزم كل أسرة بإنجاب طفل واحد فقط.

ولكن كيف تعتزم القيادة الصينية تنفيذ هذه السياسة التى تناقض رغبات معظم السكان وترمي إلى تخفيض الخصوبة إلى أقل من مستواها فى الدول الغربية وذلك فى حوالى ربع قرن فى حين أن هذا التطور السكانى فى الدول الغربية استغرق قرناً بأكمله؟

لايمكن تصور تنفيذ هذه السياسة إلا بالالتجاء إلى الأساليب القهرية وهو

ما لجأت إليه بالفعل القيادة الصينية، فقد قررت اتخاذ إجراءات عقابية ضد الذين لايمتثلون للخطة السكانية القومية، كما قررت فى الوقت ذاته إعطاء حوافز مادية للذين يمتثلون لهذه الخطة. ومن أمثلة الإجراءات العقابية فرض ضريبة إضافية. تتراوح فيما بين ٥٪ و ١٠٪ من الدخل الكلى للأسرة على كل أسرة تنجب أكثر من طفل واحد وتعلل هذه الضريبة بأنها تعويض المجتمع عما سوف يصرفه على هذا الطفل الإضافى. وتستمر الأسرة فى دفع هذه الضريبة لمدة تتراوح فيما بين ١٠ و ١٦ سنة وهى تؤخذ مباشرة من أجور العاملين. وبالإضافة إلى ذلك فعلى الوالدين أن يتحملا مصاريف الخدمات الطبية والتعليمية. وأخيرا فالحصة التموينية للطفل الإضافى تخفض أو تصرف بسعر أعلى.

ومن أمثلة الحوافز المادية التى تحصل عليها الأسر التى تكتفى بطفل واحد حصول هذه الأسر على دعم نقدى يصرف لها عن طريق وحدة العمل حتي يصل الطفل إلى سن الرابعة عشر. وبالإضافة إلى هذا الدعم النقدى فهناك عدد من الامتيازات التى تتمتع بها هذه الأسر، منها أن الطفل الوحيد له الأولوية بالنسبة للقبول فى الحضانات والمدارس والمستشفيات كما يعفى هذا الطفل من جميع المصاريف الخاصة بالخدمات الطبية والتعليمية أو على الأقل يدفع مصاريف مخفضة. وتمنح الأسر ذات الطفل الوحيد الأولوية بالنسبة للاسكان كما أنها تحصل على معاش إضافى عند وصولها إلي مرحلة التقاعد (وإن كان ذلك يطبق فى المدن فقط وليس فى الريف).

ومن ضمن الأساليب القهرية أيضا الأساليب التى تستخدم فى "اقناع" السيدات بالاكتفاء بطفل واحد. فتتم زيارات منزلية يحاول خلالها المسئولون اقناع السيدة وتتوالى هذه الزيارات حتي تعلن السيدة أنها سوف تكتفى بطفل واحد. فينشر هذا الخبر فوراً فى الجريدة المحلية كما يبلغ مدير العمل والجيران به، وأخيرا يحتفل علنا بهذا القرار. وكل هذه الإجراءات من شأنها أن تمارس ضغوطا اجتماعية على السيدة وتقطع أمامها سبل التراجع.

وإلى جانب هذه الأساليب القهرية المعلنة فهناك أساليب قهرية أخرى غير معلنة. ومنها أن الكوادر المسئولة عن تنفيذ هذه السياسة في الأقاليم هى مسئولة فى الواقع عن التزام الأقليم بنسبة معينة من المواليد سنويا وهى تحصل على حوافز مادية فى حالة عدم تجاوز هذه النسبة ويدفعها ذلك إلي حماس متطرف مما ينتج عنه أحيانا إجبار السيدات اللاتى يحملن بطفلهن الثانى أو أكثر على الاجهاض[٢١].

ويتضح من هذا العرض للسياسة السكانية الصينية الراهنة أنها اعتمدت على القهر أي أن الدولة سلبت الوالدين قرار الانجاب وأصبحت تعاقب من لايلتزم بأهدافها فى هذا المجال.

ولاتخفى الجوانب اللاإنسانية لهذه السياسة وهى لاتحتاج إلى شرح ولكن ما يجب إبرازه هو العقبات العملية التى تعترض هذه السياسة بل وعواقبها العملية أيضا ومنها:

(١) إن تطبيق هذه السياسة فى الريف يتعارض مع تطبيق سياسة "نظام المسئولية" الذى بمقتضاه توزع بعض الأراضي الزراعية على الأسر من أجل زراعتها على أن تسلم كل أسرة جزءاً من الإنتاج للدولة مقابل مبلغ معين. ومن ثم فكلما كان حجم الأسرة كبيراً كلما استطاعت تزيد إنتاجها خاصة أنه لايمكن لها الاستعانة بعمال مأجورين، فكيف إذن يمكن مطالبة الفلاحين بتنفيذ سياسة الطفل الواحد؟ أن أية سياسة سكانية لاتأخذ فى الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى المجتمع لايمكن أن تنجح. والدليل على ذلك أن الدراسات الميدانية التى أجريت مؤخراً في الريف الصينى أظهرت أن ٤٥٪ من النساء اللاتى في سن الحمل يرغبن فى إنجاب ثلاث أطفال أو أكثر.

(٢) إن عدم وجود نظام للمعاشات في الريف يؤدى إلي اعتماد الريفيين كلية على عمل أبنائهم كتأمين ضد الشيخوخة ومن ثم فهم لايزالون يفضلون إنجاب الذكور على الإناث. فقد أثبتت نفس الدراسات المذكورة أن

٩٧.٨٪ من الأسر تفضل انجاب طفل ذكر وهذا يتعارض مع سياسة الطفل الواحد لأنه إذا كان الطفل الواحد هو أنثى فسوف يسعى الوالدان إلي انجاب طفل ثان. ويقال أن ظاهرة وأد البنات قد عادت إلي الظهور في الصين بعد أن كانت قد اختفت منها منذ عشرات السنين.

(٣) إن نظام الحوافز المادية يقتضى تمويلا ضخما لاتقدر عليه دولة ينخفض فيها متوسط الناتج الفردى[٢٢].

(٤) يمكن توقع آثار نفسية سيئة لسياسة الطفل الواحد. فالطفل الوحيد عادة ما يعانى من الرعاية المتضخمة من قبل والديه مما قد يقتل فيه روح المخاطرة. كما أن الطفل الوحيد عادة ما تقوده ظروف نشأته إلي الميل نحو الانانية وهو ما يتعارض مع الاتجاهات الجماعية للمجتمع الصينى الحالى.

(٥) سوف تؤدى سياسة الطفل الواحد إلى انقلاب التركيب العمرى للسكان رأسا على عقب إذ سوف تنخفض نسبة الشباب وتزيد نسبة المسنين وسوف يؤدى ذلك إلى مشاكل خاصة بتوفير الرعاية الطبية والصحية لهؤلاء المسنين وكذلك توفير أساليب الرفاهية لهم.

وبعد، فواضح من هذا العرض أن السياسة السكانية لم تكن ثابتة فى الصين خلال الفترة التى أعقبت الثورة الشعبية وأنها ظلت تتأرجح بين الاتجاهات النظرية واحتياجات بل وإمكانات الاقتصاد القومى من ناحية، وبين الحرية والإقناع والقهر من ناحية أخرى. وربما اضطرت إلي الالتجاء إلى القهر بسبب تماديها فى اعتماد سياسة سكانية واضحة في مراحل الثورة الأولى.

خاتمة

إذا كانت الصين قد اقتنعت بالتجربة أنه لايمكن السيطرة على الاقتصاد مالم يسيطر فى الوقت ذاته على النمو السكانى. فالعبرة التى يمكن أن تستخلصها الدول النامية من هذه التجربة هى عبرة معكوسة مفادها أنه

لاجدوي من السيطرة على النمو السكانى مالم يتم السيطرة على الاقتصاد وتحرره من التبعية للخارج، فلن ترتفع مستوى الشعب حتى إذا وصل النمو السكانى إلي المستوي الصفري إذا كانت الدولة لاتزال تعانى من التبعية الاقتصادية المتمثلة فى نقل الفائض الاقتصادى المحلى مما يدفع إلى الافراط في الحصول على القروض وبالتالى الوقوع فى فخ الديون الخ..(٢٣).

فالدول التى تحاول تنفيذ برامج الأسرة قبل حصولها على الاستقلال الاقتصادى وسيطرتها على اقتصادها، إنما تضع العربة قبل الحصان.

جدول رقم (١)

تطور معدلات المواليد والوفيات والنمو الطبيعى

١٩٥٠ - ١٩٧٩ فى الصين

السنة	معدل المواليد فى الألف	معدل الوفيات فى الألف	معدل النمو السكانى ٪
١٩٥٠	٣٧	١٨	١,٩
١٩٥٢	٣٧	١٨	١,٩
١٩٥٧	٣٤	١١	٢,٣
١٩٦٢	٣٧	١٠	٢,٧
١٩٦٥	٣٨,١	٩,٦	٢,٨٤
١٩٧٠	٣٣,٦	٧,٦	٢,٦
١٩٧١	٣٠,٧	٧,٣	٢,٣٤
١٩٧٢	٢٩,٩	٧,٦	٢,٢٣
١٩٧٣	٢٨,١	٧,١	٢,١
١٩٧٤	٢٤,٩	٧,٤	١,٧٥
١٩٧٥	٣٢,١	٧,٤	١,٥٧
١٩٧٦	٢٠	٧,٣	١,٢٧
١٩٧٧	١٩	٦,٩	١,٢١
١٩٧٩	١٧,٩	٦,٢	١,١٧

المصدر:

China's Population, New World Press, Beijing 1981 pp. 4 - 6.

جدول رقم (٢)

تطور عدد السكان فى الصين

١٩٥٠ - ١٩٧٩

السنة	إجمالى السكان بالمليون	المواليد	الوفيات	الزيادة
١٩٥٠	٥٤٠	٢٠	١٠	١٠
١٩٥٥	٥٩٨	٢١	٨	١٣
١٩٦٠	٦٥٥	١٣	١٥	٢
١٩٦٥	٧١٥	٢٧	٦,٥	١٩
١٩٧٠	٨١٦	٢٨	٦,٥	١٩,٨
١٩٧٥	٩١٠	٢١,٣	٧,٤	١٣,٩
١٩٧٩	٩٥٨	١٧,٥	٦	١١,٥

المصدر:

Cartier, M., Prspectives démographiques chinoises de L'horizon 2000, *Tiers-Monde*, tome 22, No. 86, Avril-Juin 1982, 263.

بعض التواريخ الهامة فى الصين الشعبية

١٩٤٩	إنشاء جمهورية الصين الشعبية
١٩٥٣	إجراء أول تعداد فى الصين الشعبية
١٩٥٣ - ١٩٥٧	الخطة الخمسية الأولى. بداية حذره لسياسة تنظيم النسل
١٩٥٨	القفزة الكبرى إلى الأمام
١٩٥٩ - ١٩٦١	أزمة اقتصادية ومجاعات
١٩٦٢ - ١٩٦٦	الحملة الثانية لتنظيم النسل
١٩٦٦ - ١٩٦٩	الثورة الثقافية
١٩٧١ - ١٩٧٥	الخطة الخمسية الرابعة وهى أول خطة تتضمن سياسة سكانية واضحة
١٩٧٦	وفاة الرئيس ماو
١٩٧٨	تولى دنج كياو بنج الحكم وتبنى سياسة التحديثات الأربعة
١٩٨٢	إجراء تعداد سكانى حيث بلغ السكان ١,٠٠٨,١٧٥,٢٨٨ نسمة.
١٩٨١ - ١٩٨٥	الخطة الخمسية السادسة.

المراجع

(1) Yaukey, D., Demography, St - Martin Press, New York 1985, p. 61.

(2) Tian Xueyuan, A Survey of population growth since 1949, in China's Population: problems and prospects, New World Press, Beijing 1981, P. 34.

(3) Mass, B., Population target, Charters publishing co., Brampton, Ontario, Canada, 1976, pp. 191-192.

(4) Hou Wenruo, Population Policy, in China's Population, Op.cit., pp. 57 - 58.

(5) Peyrefitte, A., Quand la Chine S'eveillera, Fayard Paris, Tome 2, 1973 P. 21.

(6) Hou Wenrua, op.cit., PP. 58 - 59.

(7) Verriere, J., Les Politiques de Population, presses Universitaires de France, Paris 1978, P. 145.

(٢٣) نادر فرجاني، من الكتاب الأحمر الي الكتاب الأصفر، عرض لتجربة الصين التنموية ملحق الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٠٥، ١٩ مايو ١٩٨٦، ص ٢٥ - ٢٦.

(9) Tian Xueyuan, op.cit., P. 37; Cartier, R., Perspectives demographiques chinoises a l'horizon 2000, Revue Tiers Monde, Tome 22 N. 86, Avril - Juin 1981 p. 264.

(10) Peyre Fitte, A., op.cit., P. 22.

(11) Liu Zheng, Population Planning and demographic thoery, in China - s Population, op.cit. p. 19.

(12) Verriere J. op.cit., P. 146.

(13) Ibid. p. 146.

(14) Mass, B., op.cit. P. 193.

(15) Ibid P. 194.

(16) Liu Zheng, op.cit. p. 16.

(17) Engels, F., The origin of the family, private property and the state, cited in china-s Population, op.cit. (Preface).

(18) From a Letter by Frederick Engels to Karl Kautsky on February 1, 1981, cited in China's population, op.cit., pp. 27-30.

(19) Song Jian, Population development: goals and plans, in China - s Population, op.cit. PP. 27-30.

(20) Cartier, R., op.cit. P. 267 - 271.

(21) Croll, E., Production Versus reporduction: World threat to China development strategy, World Development, Vol. 17, No. 6, 1983, pp. 467 - 481.

(22) Ibid.

(٢٣) رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالثوسية الجديدة، عالم المعرفة الكويت ١٩٨٤، ص ٤٣١.